

Distr.: General
14 April 2016
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٦١ (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ

السلام في الشرق الأوسط: قوة

الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠١٥/٢٠١٤	اعتمادات الفترة	٦٤ ١١٠ ٩٠٠ دولار
٢٠١٥/٢٠١٤	نفقات الفترة	٦٣ ١٩٦ ٧٠٠ دولار
٢٠١٥/٢٠١٤	النقص في الإنفاق في الفترة	٩١٤ ٢٠٠ دولار
٢٠١٦/٢٠١٥	اعتمادات الفترة	٥١ ٧٠٦ ٢٠٠ دولار
٢٠١٦/٢٠١٥ ^(١)	النفقات المتوقعة للفترة	٥٠ ٠٤٥ ٢٠٠ دولار
٢٠١٦/٢٠١٥ ^(١)	النقص المقدّر في الإنفاق في الفترة	١ ٦٦١ ٠٠٠ دولار
٢٠١٧/٢٠١٦	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة	٤٧ ٧٢٣ ٤٠٠ دولار
٢٠١٧/٢٠١٦	توصية اللجنة الاستشارية للفترة	٤٧ ٧١٤ ١٠٠ دولار
(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.		

* أعيد إصدارها لأسباب فنية يوم ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190416 190416 16-04813 (A)



أولا - مقدمة

١ - سيطرت على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ٣٢ أدناه تخفيض قدره ٩ ٣٠٠ دولار في مقترحات الأمين العام الواردة في تقريره عن ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/695). وفي الفقرات التالية، تقدم اللجنة توصياتها وملاحظاتها بشأن مسائل محددة، حسب الاقتضاء.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتمت بردود خطية وردت في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة وتلك التي استخلصت منها المعلومات الأساسية أثناء نظرها في تمويل القوة. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها المفصلة المتعلقة بالنتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقرير اللجنة ذوي الصلة بالموضوع (A/70/803 و A/70/742، على التوالي).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

٣ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٨/٢٦٠ بء، مبلغاً إجماليه ٩٠٠ ١١٠ ٦٤ دولار (صافيه ٤٠٠ ٦٢٤ ٦٢ دولار) للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقُسم المبلغ الكلي على الدول الأعضاء كأَنْصِبَة مقررَة. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغاً إجماليه ٧٠٠ ١٩٦ ٦٣ دولار (صافيه ٠٠٠ ٦٩٨ ٦١ دولار)، مما يقل عن المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة بمبلغ إجماليه ٢٠٠ ٩١٤ دولار (صافيه ٩٢٦ ٤٠٠ دولار)، وهو ما يساوي معدل تنفيذ للميزانية قدره ٩٨,٦ في المائة.

٤ - ويوضح الجدول الوارد في الفرع ثالثاً - ألف من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة (A/70/572) أن الانخفاض الصافي في الإنفاق في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ يُعزى إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الأفراد العسكريين بمقدار ٢٠٠ ٦٥٥ ٦ دولار والاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين بمقدار ٤٠٠ ٦٩١ دولار، وقابل هذا الانخفاض زيادة في النفقات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية بمقدار ٤٠٠ ٤٣٢ ٦ دولار.

٥ - ويرد تحليل مفصّل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام. ويُعزى انخفاض الاحتياجات من الوحدات العسكرية في المقام الأول إلى سحب ٤٩٠ من أفراد وحدات عسكرية من بلدين مساهمين بقوات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥. ويُعزى انخفاض الاحتياجات من الموظفين المدنيين في المقام الأول إلى نقل موظفين دوليين من معسكر الفوار إلى معسكر عين زيوان، حيث لا يسري بدل الخطر، تقابله الزيادة الحاصلة في احتياجات الموظفين الوطنيين من التكاليف العامة للموظفين الناجمة عن نقل ١٣ موظفاً وطنياً إلى مناطق أكثر أماناً. وبالإضافة إلى ذلك، نجم انخفاض الاحتياجات أيضاً عن ارتفاع معدلات الشغور عما كان مدرجاً في الميزانية، ويرجع ذلك أساساً إلى الصعوبات المصادفة في استقدام الموظفين واستبقائهم بسبب الحالة الأمنية.

٦ - وفي ما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، جاء في تقرير الأمين العام أن احتياجات إضافية وقعت ضمن الفئات التالية: (أ) الاستشاريون (٢٥٨ ٧٠٠ دولار) لصيانة المركبات، إذ أن تلك الاحتياجات كانت مدرجة في إطار بند النقل البري، على أن المتعاقدين هم الذين قدموا الخدمات ذات الصلة بها (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥ والفقرة ٣٧ أدناه)؛ (ب) والسفر في مهام رسمية (٨٠٠ ٤٩٧ دولار) إذ جُلب موظفون في إطار ترتيبات انتداب لأداء مهام مؤقتة لتحسين مستوى معسكر عين زيوان ولاستيعاب تدفق الجنود من معسكر نبع الفوار، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات من التدريب بعد تعطل برنامج التدريب بسبب نقل موظفين من معسكر الفوار (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦)؛ (ج) والمرافق والبنية التحتية (٣٣١٣ ٠٠٠ دولار) لاقتناء مرافق جاهزة ومعدات للإقامة في ما يتعلق بنقل جنود، واستئجار مباني تجارية لإقامة الجنود المؤقتة وكذلك أماكن مؤقتة للمقر في دمشق، واستبدال مولدات كهربائية، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات من خدمات التعديل والتجديد، وكذلك البنزين والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات بسبب نقل أولئك الموظفين (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧)؛ (د) والنقل البحري (٢٢٦ ٦٠٠ دولار)، الذي لم تُرصد له موارد في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، لشراء حاويات شحن بحري لنقل المعدات واللوازم العامة من معسكر نبع الفوار إلى معسكر عين زيوان (المرجع نفسه، الفقرة ٣٨)؛ (هـ) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١ ٤٨٦ ٧٠٠ دولار)، وتعزى زيادة الاحتياجات منها إلى ارتفاع المعدلات والأسعار الفعلية من أجل: (أ) نقل المباني الجاهزة وقطع الغيار واللوازم العامة من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا إلى القوة؛ (ب) ورسوم الشحن ورسوم التأمين العامة؛ (ج) والعمال المهرة المؤقتون للمساعدة في تحسين مستوى البنية التحتية في معسكر عين زيوان (المرجع نفسه، الفقرة ٤٢).

٧ - وقد تناولت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق مسألة انسحاب القوة المؤقت من مقرها في معسكر نبع الفوار ومواقع مختلفة على الجانب برافو وانتقالها إلى معسكر عين زيوان على الجانب ألفا، وطلبت إدراج معلومات مفصلة عن حالة الأصول المتروكة في معسكر نبع الفوار في تقرير أداء القوة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (A/69/839/Add.1)، الفقرات من ٣ إلى ٧). وفي هذا الصدد، أشار الأمين العام إلى أن الانسحاب من الجانب برافو أدى إلى شطب أصول قيمتها ٣٩,٢ مليون دولار (القيمة المرسملة) تتألف من صافي القيمة الدفترية للحيازات العقارية البالغ ١٦,٨ مليون دولار، والأصول غير المستهلكة البالغة ١٧,٤ مليون دولار (بقيمة تكلفة الشراء)، وحيازات الممتلكات المستهلكة تبلغ ٥,٠ ملايين دولار (بالقيمة المرسملة) (A/70/572، الفقرة ٩).

٨ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المتعلقة بأوجه الإنفاق التي يتضمنها تقرير الأداء، حيثما كان ذلك ملائماً، في الفقرات المتصلة بها من المناقشة المتعلقة بالميزانية المقترحة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الواردة أدناه.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٩ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأندية مقررته تتعلق بالقوة وصل مجموعها إلى ٢٦٦ ٠٠٠ ٩٣٠ دولار، منذ إنشاء القوة وحتى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦. وحتى ذلك التاريخ، بلغ مجموع المبالغ المسددة ٨١٣ ٠٠٠ ٩٠٠ دولار، وبلغ الرصيد غير المسدد ٢٩ ٤٥٢ ٠٠٠ دولار. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، بلغت الموارد النقدية للقوة ٢٣ ٥٠٨ ٠٠٠ دولار؛ بعد احتساب احتياطي نقدي قدره ٨ ٧٧٠ ٠٠٠ دولار يكفي لتغطية النفقات التشغيلية لمدة ثلاثة أشهر، بلغ الرصيد النقدي المتاح ١٤ ٧٣٨ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الموارد النقدية المتاحة قد مكّنت من سداد التكاليف المستحقة للبلدان المساهمة بقوات البالغة ٣٣٦ ٩٩٤ ٢ دولار في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن الرصيد غير المسدد من تكاليف المعدات المملوكة للوحدات بلغ ٦٩٧ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي ما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد منذ إنشاء القوة حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ مبلغ ٥ ٤٠٧ ٠٠٠ دولار لتسوية ١٧٧ مطالبة. وتوجد مطالبة واحدة عالقة. وتتوقع اللجنة الاستشارية تسوية هذه المطالبة العالقة على وجه السرعة.

١١ - وعند الاستفسار، زوّدت اللجنة الاستشارية بجدول يبيّن النفقات الجارية والمتوقعة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، ويبين معها أسباب الفروق. ووصلت المبالغ المنفقة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ما قدره ٣٨٠٤٧٣٠٠ دولار من قيمة الاعتماد البالغ ٥٢٧٠٦٢٠٠ دولار، مما سيؤدي إلى بلوغ معدل استخدام متوقع قدره ٩٦,٥ في المائة من مخصصات الميزانية.

١٢ - وفي ما يتعلق بشغل الوظائف العسكرية والمدنية الثابتة والمؤقتة في القوة، زودت اللجنة الاستشارية بالمعلومات التالية عن الفترة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦:

الفئة	الوظائف المأذون بها ^(أ)	الوظائف المشغولة (نسبة مئوية)	معدل الشواغر
الوحدات العسكرية	١ ٢٥٠	٨٠٦	٣٥,٥
الموظفون الدوليون	٤٤	٤١	٦,٨
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٩٤	٩٢	٢,١
الوظائف الدولية المؤقتة	١٠	٩	١٠,٠

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٣ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بموجب قراره ٣٥٠ (١٩٧٤). وقد أذن المجلس في قراره ٢٢٥٧ (٢٠١٥) بأحدث تمديد لولاية البعثة وذلك إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

١٤ - ويذكر الأمين العام في تقريره عن الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أن القوة مكلفة بالحفاظ على المنطقة الفاصلة وبرصد المنطقتين المحدودتين السلاح المتفق عليهما في اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية المبرم في أيار/مايو ١٩٧٤، وبمواصلة رصد المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء المستجدات التي طرأت على الحالة الأمنية على الجانب برافو، ستواصل القوة الحفاظ على مقرها المؤقت في دمشق وقاعدة عملياتها بمعسكر عين زيوان. وستحافظ القوة على مواقعها العسكرية السبعة في المنطقة الفاصلة وعلى موقع واحد في الجانب ألفا (A/70/695، الفقرات من ٤ إلى ٧). ويوضح الأمين العام أيضاً أنه، عقب تقييم أجرته إدارة

شؤون السلامة والأمن، وبالنظر إلى تدهور الحالة الأمنية، تبين أن موقع القوة شديد الخطورة وتقرر أن تظل قاعدة عمليات القوة في معسكر عين زيوان، على الجانب ألفا، وأن مهام المقر ستنتقل إلى مرافق فندق آخر لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم (المرجع نفسه، الفقرة ٨).

١٥ - ويوضح الأمين العام كذلك أن القوة ستنتشر ٢٥٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. كما أنها ستواصل وضع استراتيجيتها في مجال استقدام الموظفين المدنيين بالاستناد إلى نتائج استعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجري في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. أما بالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، فإنه يقترح خفض عدد الموظفين المدنيين بمقدار وظيفتين دوليين اثنين و ١٢ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة وإلغاء وظيفتين من الوظائف المؤقتة الدولية (انظر أيضاً الفقرات من ٢٦ إلى ٢٨ أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل القوة الإنجاز الآلي لمهامها المختلفة وتوحيد هذه المهام عن طريق نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرتان ١٠ و ١١).

١٦ - ويشير الأمين العام إلى أن القوة ستواصل تعاونها على الصعيد الإقليمي مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وستقدم الدعم للمراقبين العسكريين التابعين للهيئة ضمن فريق المراقبين في الجولان ومكتب الاتصال التابع للهيئة في دمشق. وبالإضافة إلى ذلك، ستتلقى القوة دعماً من اليونيفيل في مجال خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والدعم لمواقعها العسكرية، وكذلك الدعم تيسيراً لحركة أفرادها وبضائعها عبر لبنان. وستواصل القوة أيضاً تقديم الدعم إلى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية في دمشق والعمل عن كثب مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن المسائل الإنسانية التي تستجد في المنطقة الفاصلة (المرجع نفسه، الفقرات من ١٣ إلى ١٥).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٧ - تبلغ الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والتي تغطي تكاليف نشر ٢٥٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ٥٠ موظفاً دولياً (من بينهم ٨ موظفين يشغلون وظائف مؤقتة تموّل من المساعدة المؤقتة العامة) و ٨٢ موظفاً وطنياً، مبلغاً إجماليه ٤٧ ٧٢٣ ٤٠٠ دولار (صافيه ٤٦ ٣٢٧ ٨٠٠ دولار)، أي ما يمثل انخفاضاً قدره ٣ ٩٨٢ ٨٠٠ دولار، أو ما نسبته ٧,٧ في المائة، بالقيمة الإجمالية، عن الاعتماد البالغ إجماليه ٥١ ٧٠٦ ٢٠٠ دولار للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦. وتُرد الاحتياجات من الموارد المالية في الفرع الثاني من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/70/695).

- ١٨ - ويرد تحليل للفروق في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة.
- ١٩ - ويُعزى انخفاض الاحتياجات من الموارد عما كان مقرراً للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بصورة أساسية إلى ما يلي:

(أ) تحت بند الوحدات العسكرية (٦٠٠ ٥٠١ ٣ دولار)، في ما يتصل بتطبيق معامل شواغر نسبته ٤٢,٤ في المائة في حساب تكاليف أفراد الوحدات العسكرية، مقارنة بالمعامل المطبق على الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ ونسبته ٢٦,٣ في المائة، وتخفيض التنقلات من أجل تناوب القوات إلى رحلة واحدة ذهاباً وإياباً، يقابله جزئياً خمس ناقلات أفراد مصفحة إضافية مقدّمة من المعدات المملوكة للوحدات وارتفاع متوسط تكلفة الوحدة من حصص الإعاشة بسبب الصعوبة في اجتذاب بائعين بالنظر إلى تدهور الحالة الأمنية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٠)؛

(ب) تحت بند الموظفين الدوليين (٢٠٠ ٣٨١ دولار)، في ما يتصل بالاقتراح الداعي إلى إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية والانخفاض في معدلات المرتبات، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (المرجع نفسه، الفقرة ٥١)؛

(ج) تحت بند النقل البري (٧٠٠ ٣٥٨ دولار)، في ما يتصل بعدم الحاجة إلى مركبات إضافية والانخفاض في الاستهلاك المقرر من الوقود (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦)؛

(د) تحت بند الاتصالات (٦٠٠ ٢١٩ دولار)، في ما يتصل باقتناء عدد أقل من معدات الاتصالات وقطع الغيار فضلاً عن انخفاض دعم الاتصالات عن طريق الشبكة الواسعة النطاق، نتيجة تقليل عدد المواقع العسكرية عقب الانتقال من معسكر نبع الفوار (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧)؛

(هـ) تحت بند تكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٢٧٣ دولار)، في ما يتصل بخفض التكلفة التعاقدية لتراخيص البرمجيات واقتناء عدد أقل من معدات الاتصالات عقب الانتقال من معسكر نبع الفوار، وعدم الحاجة إلى تكاليف الدعم غير المباشر لنظام أوموجا مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨).

- ٢٠ - وتقابل انخفاض احتياجات القوة من الموارد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ جزئياً زيادةً في الاحتياجات في إطار ما يلي:

(أ) السفر في مهام رسمية (٠٠٠ ٢٣١ دولار) في ما يتصل بأشواط السفر الإضافية المقطوعة داخل منطقة البعثة للوصول إلى الجانب برافو من ناحية الجانب ألفا، بالنظر إلى الحالة الأمنية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٤)؛

(ب) المرافق والبنية التحتية (٣١١ ٧٠٠ دولار) لأن تكاليف إيجار مرافق مقر القوة مُدرجة الآن في هذا البند وبسبب اقتناء المولدات الكهربائية والألواح الشمسية لاستبدال المعدات العتيقة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٥)؛

(ج) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٥٧ ٦٠٠ دولار) في ما يتصل باستقدام متعاقدين أفراد لتنفيذ المجموعة ٥ في نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠).

١ - الأفراد العسكريون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
أفراد الوحدات العسكرية	١ ٢٥٠	١ ٢٥٠

٢١ - تبلغ الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ما مقداره ٢٢ ٣٥٢ ٢٠٠ دولار، أي بانخفاض قدره ٣ ٥٠١ ٦٠٠ دولار، أو ما نسبته ١٣,٥ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدل الشواغر المقترح بنسبة ٤٢,٤ في المائة بالنسبة لأفراد الوحدات العسكرية سيعكس النشر المتوقع لـ ٧٢٠ من أفراد الوحدات العسكرية في ضوء المضاعف التشغيلية القائمة في الميدان. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الأثر المنتظر لذلك على معدل الشواغر المتوقع سيكون رهيناً بالحالة الأمنية السائدة على المدى المتوسط إلى الطويل.

٢٢ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين.

٢ - الأفراد المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
الموظفون الدوليون	٤٤	٤٢
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٩٤	٨٢
المساعدة المؤقتة العامة ^(ب)	١٠	٨

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) الموظفون الدوليون الممولة وظائفهم في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٢٣ - تصل الاحتياجات المقدرة للأفراد المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى ٢٠٠ ٣٣١ ١٤ دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره ٢٩٦ ٥٠٠ دولار، أو ما نسبته ٢ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٢٤ - وتعكس تقديرات تكاليف الموظفين المدنيين معدلات شواغر قدرها ٥ في المائة للموظفين الدوليين، و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٣ في المائة للوظائف المؤقتة الدولية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٠).

٢٥ - ويرد في المرفق الأول من هذا التقرير ملخص لجميع التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين. ويقترح الأمين العام إجراء تخفيض صاف قدره ١٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة دولية ووطنية، بحيث يبلغ عدد هذه الوظائف ١٣٢ وظيفة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بـ ١٤٨ وظيفة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وذلك على النحو التالي:

(أ) إلغاء ١٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة تمشياً مع التوصيات المنبثقة عن استعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجرته القوة وبسبب انخفاض عدد المواقع العسكرية التي تشغلها القوة، وذلك على النحو التالي: '١' وظيفة ثابتة محلل المعلومات الأمنية برتبة ف-٣ وثلاث وظائف ثابتة من فئة الخدمة الميدانية (مساعد لشؤون الأمن وفنيي اتصالات سلكية ولاسلكية) (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠)؛ '٢' و ١٢ وظيفة ثابتة من فئة الخدمة العامة الوطنية (مساعد مالي؛ وثلاثة مساعدين لإدارة المرافق؛ وسباك؛ ونجار؛ وميكانيكي مولدات؛ وميكانيكي مركبات؛ ومساعد لشؤون المخازن؛ ومساعد لشؤون الوقود؛ وعامل صيانة؛ ومساعد إداري لنظام المعلومات الجغرافية) (المرجع نفسه، الفقرات ٢١ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٨ و ٣٩).

(ب) نقل و/أو إعادة ندب ١٩ وظيفة ثابتة:

'١' ١٤ وظيفة ثابتة من فئة الخدمة العامة الوطنية: مساعد مالي ومساعد لشؤون السفر إلى قسم شؤون الموظفين؛ وثلاثة مساعدين للأعمال المكتبية إلى وحدة إدارة الممتلكات؛ وأربعة مساعدين للأعمال المكتبية إلى وحدة إدارة العقود؛ وثلاثة مساعدين للأعمال المكتبية إلى قسم الهندسة؛ ومساعد للأعمال المكتبية إلى وحدة الحركة؛ ومساعد لشؤون المشتريات إلى مكتب نائب رئيس دعم البعثة؛

'٢' ٥ وظائف ثابتة من فئة الخدمة الميدانية: مساعد إداري إلى وحدة الحركة؛ ومساعد لشؤون النقل إلى قسم الإمدادات؛ وموظف شؤون المطالبات إلى

وحدة إدارة العقود؛ ومساعد لشؤون المراقبة إلى قسم إدارة سلسلة الإمداد؛ ومساعد لمراقبة الممتلكات إلى وحدة إدارة الممتلكات (المرجع نفسه، الفقرات ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٩ و ٣١ و ٣٧).

٢٦ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إلغاء وظيفة ثابتة لتحليل المعلومات الأمنية برتبة ف-٣ ووظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون الأمن من فئة الخدمة الميدانية قد اقترح في سياق إعادة التقويم الأوسع نطاقاً لعمليات نشر قوات القوة ومستويات أعداد الموظفين الإجمالية، المرتبط بتخفيض عدد المواقع العسكرية على الجانب برافو، ومن ثم فهو يمثل الخيار الأكثر تحوطاً في ضوء الظروف التشغيلية والأمنية السائدة.

٢٧ - وفي ما يتعلق بإلغاء ست وظائف ثابتة من فئة الخدمة العامة الوطنية في قسم الهندسة (ثلاثة مساعدين لشؤون إدارة المرافق؛ وسباك؛ ونجار؛ وميكانيكي مولدات)، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن هذا الاقتراح قد استند إلى تخفيض الاحتياجات من الخدمات المتصل بتخفيض عدد المواقع العسكرية. وعلاوة على ذلك، أجرت البعثة استعراضاً شاملاً لعدد موظفي الدعم المدنيين بغرض تعديل الملاك الوظيفي في أعقاب تخفيض القوة وما يتصل بذلك الاحتياجات من الخدمات. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه إذا أصبحت هناك حاجة إلى هذه الخدمات في المستقبل، فهناك متعاقدون محليون أغيار موجودون في المنطقة يمكن الاستعانة بهم ابتغاء تقديم الدعم اللازم، عند الاقتضاء.

٢٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات في ملاك الموظفين وعلى الموارد المطلوبة للأفراد المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

الوظائف المعتمدة الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ الفرق		
١١ ٢٢٤ ٧٠٠	١١ ٠٤٠ ٠٠٠	(١٨٤ ٧٠٠)

٢٩ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لتغطية التكاليف التشغيلية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ما مقداره ١١ ٠٤٠ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١٨٤ ٧٠٠ دولار، أو ما نسبته ١,٦ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. ويعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى تخفيض الوحدات العسكرية وانخفاض التكاليف تحت بند النقل البري، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند السفر في مهام رسمية، والمرافق والبنية التحتية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

السفر في مهام رسمية

٣٠ - تشمل الميزانية المقترحة اعتماداً تحت بند السفر في مهام رسمية قدره ٦٣٩ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٣١ ٠٠٠ دولار، أو ما نسبته ٥٦,٦ في المائة، بالمقارنة مع المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣١ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات المقترحة للسفر في مهام غير تدريبية، شملت ما يلي: (أ) مبلغاً قدره ١٦ ٤٠٠ دولار لسفر رئيس دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وموظف نظام المعلومات الجغرافية إلى نيويورك للمشاركة في المؤتمر المعني بنظم المعلومات الجغرافية الذي يعقد في المقر؛ (ب) مبلغاً قدره ٦ ٢٠٠ دولار لسفر رئيس ضباط الأمن وموظف أمن إلى اسطنبول، بتركيا، للمشاركة في حلقة عمل إقليمية في مجال الأمن. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الاحتياجات المقترحة للسفر في مهام تدريبية تشمل مبلغاً قدره ١٥ ٠٠٠ دولار لسفر ثمانية موظفين من قسم النقل إلى النمسا للمشاركة في تدريب عام في مجال قيادة الدراجات الثلجية بمحرك، وأيضاً في دورة خاصة للتدريب على قيادة المركبتين الثلجيتين المتخصصةتين.

٣٢ - وترى اللجنة الاستشارية أن حضور المؤتمر وحلقة العمل المذكورين ينبغي أن يقتصر على موظف واحد يصبح بدوره قادراً على تعميم المعلومات المتعلقة بنتائج المؤتمر على الموظفين المعنيين في القوة، فور عودته. ولذلك توصي اللجنة بتخفيض الاحتياجات من الموارد في ما يتصل بالمؤتمر وحلقة العمل هذين بمقدار ٩ ٣٠٠ دولار، بحيث يمكن موظف واحد من المشاركة في كل واحد منهما.

٣٣ - وفي ما يتعلق بتدريب السائقين المتخصصين، ترى اللجنة الاستشارية أنه قد يكون أوفر للموارد أن يُستقدم أخصائي تدريب واحد إلى القوة لإجراء هذا التدريب في منطقة عملياتها، في الظروف المحلية، إذا أمكن ذلك، بدلا من أن يسافر ثمانية موظفين تابعين للقوة خارج منطقة البعثة لهذا الغرض. ولذلك تتوقع اللجنة الاستشارية أن يستكشف الأمين العام هذا الاحتمال تبعاً لذلك، وأن يقوم، حيثما أمكن الأمر ورهناً بالظروف السائدة في الميدان، بتطبيق هذا النهج على الاحتياجات التدريبية المقبلة.

النقل البري

٣٤ - يشير الأمين العام إلى أن انخفاض الاحتياجات تحت بند النقل البري للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ يُعزى إلى انخفاض استهلاك الوقود (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أثر انخفاض أسعار الوقود العالمية استند إلى متوسط

الأسعار الفعلية لفترة الستة أشهر الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأسفر عن استخدام تطبيق انخفاض في أسعار الوقود للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ قدره ٠,٤٨ دولار للتر الواحد، مقارنة بـ ٠,٧٠ دولار للتر الواحد للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وذلك لأغراض تتعلق بالميزانية. لكن اللجنة أبلغت، بعد مزيد من الاستفسار، بأنه يُتوقع أن ترتفع أسعار الغاز النفطي المسيل وبترين النفط المستخدمين لأغراض النقل البري خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، إذ أن الوقود سيُقتنى بأسعار السوق، خارج نظم الترتيبات التعاقدية المعمول بها حالياً بالنسبة لأنواع أخرى من الوقود.

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٣٥ - تشمل الاحتياجات المقترحة تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى البالغة ١٥٧ ٦٠٠ دولار موارد قدرها ٣ ٥٠٠ دولار للوازم الكشف عن الألغام وإزالتها. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن معظم الموارد اللازمة لأنشطة إزالة الألغام للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ ستقدمها إحدى الوحدات في الواقع، ولذلك فقد أدرجت في الميزانية المقترحة تحت بند المعدات المملوكة للوحدات العسكرية.

٣٦ - رهنأً بالملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرتين ٣٢ و ٣٣ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لتغطية التكاليف التشغيلية.

مسائل أخرى

٣٧ - في ما يتعلق بإدراج الخدمات المقدمة من المتعاقدين لصيانة المركبات تحت بند الخبراء الاستشاريين (انظر الفقرة ٦ أعلاه)، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بأن الاحتياجات من الموارد لصيانة المركبات قد أدرجت تحت بند النقل البري في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وفقاً لطبيعة الأنشطة والخدمات التي ستقدم. ومع ذلك، أبلغت اللجنة كذلك بأنه نظراً لكون الخدمات قد قدمها متعاقدون، فقد سُجلت النفقات وأُفصح عنها تحت بند الخبراء الاستشاريين. وتؤكد اللجنة الاستشارية على أهمية توخي الشفافية في إعداد الميزانية، ومن ثم فهي تشدد على ضرورة عرض الموارد المخصصة للمتعاقدين عرضاً سليماً. بيد أن اللجنة الاستشارية تقرر بأن بعض التصنيفات الجديدة في الميزانية قد تكون قد نجمت عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع ونظام أوموجا، وستعلّق على ذلك في سياق تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/742).

٣٨ - وفي ما يتعلق بالمعدات المملوكة للأمم المتحدة التي يستخدمها العنصر العسكري التابع للقوة، ولا سيما في ما يتصل بمعدات المراقبة بعيدة المدى، مثل المناظير ذات العينين وأجهزة المراقبة الليلية والمعدات التابعة، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن من ٥٣ صنفاً في المجموع، كان ٢٠ صنفاً ما زالت قيد الاستخدام و ٢٩ في المخزون و ٤ في انتظار إجراءات الشطب.

خامساً - الخلاصة

٣٩ - يرد في الفقرة ٤٣ من تقرير الأداء (A/70/572) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٢٠٠ ٩١٤ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وكذلك الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٥٠٠ ٠٦٧ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٤٠ - ويرد في الفقرة ٦١ من الميزانية المقترحة (A/70/695) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتوصي اللجنة الاستشارية أن تخصص الجمعية العامة مبلغاً قدره ١٠٠ ٧١٤ ٤٧ دولاراً للإنفاق على القوة لفترة ١٢ شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

الوثائق

- أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/572)
- ميزانية تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/695)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/69/839/Add.1)

- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات، المجلد الثاني، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/803)
- قرار مجلس الأمن ٢٢٥٧ (٢٠١٥)
- قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٠١ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

المرفق الأول

موجز التغييرات المقترحة

من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة من/إلى
العنصر ٢: الدعم				
قسم الأمن				
	١-	ف-٣	محلل المعلومات الأمنية	إلغاء
	١-	خ م	مساعد لشؤون الأمن	إلغاء
صافي التغير				
٢-				
قسم المالية والميزانية				
	١-	خ ع و	مساعد مالي	إلغاء
	١-	خ ع و	مساعد مالي	نقل إلى قسم شؤون الموظفين
صافي التغير				
٢-				
قسم شؤون الموظفين				
	١+	خ ع و	مساعد للموارد البشرية	نقل من قسم الشؤون المالية
	١+	خ ع و	مساعد لشؤون السفر	نقل من قسم الخدمات العامة
صافي التغير				
٢+				
قسم المشتريات				
	١-	خ ع و	مساعد لشؤون المشتريات	إعادة ندب إلى مكتب نائب رئيس دعم البعثة، بصفتها مساعدا إداريا
صافي التغير				
١-				
مكتب نائب رئيس دعم البعثة				
	١+	خ ع و	مساعد إداري	نقل من قسم المشتريات
المجموع الفرعي				
١+				
	١-	خ م	مساعد إداري	نقل إلى وحدة الحركة
المجموع الفرعي				
١-				
صافي التغير				
-				
قسم الهندسة				
	٣-	خ ع و	مساعد لشؤون إدارة المرافق	إلغاء
	١-	خ ع و	سباك	إلغاء

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة من/إلى
	١-	خ ع و	نجار	إلغاء
	١-	خ ع و	ميكانيكي مولّدات	إلغاء
	٣	خ ع و	مساعد لشؤون إدارة المرافق	نقل من قسم الخدمات العامة
صافي التغير	٣-			
قسم النقل				
	١-	خ م	مساعد لشؤون النقل	نقل إلى قسم الإمدادات
	١-	خ ع و	ميكانيكي مركبات	إلغاء
صافي التغير	٢-			
قسم الإمدادات				
	١+	خ م	مساعد لشؤون النقل	نقل من قسم النقل
	١-	خ ع و	مساعد لشؤون المخازن	إلغاء
	١-	خ ع و	مساعد لشؤون الوقود	إلغاء
صافي التغير	١-			
قسم إدارة سلسلة الإمداد				
	١+	خ م	كبير موظفي الخدمات العامة	نقل من قسم الخدمات العامة
صافي التغير	١+			
قسم إدارة سلسلة الإمداد - وحدة إدارة العقود				
	١+	خ م	موظف شؤون المطالبات	إعادة ندب من قسم الخدمات العامة
	٤+	خ ع و	مساعدين للأعمال المكتبية	نقل من قسم الخدمات العامة
صافي التغير	٥+			
قسم إدارة سلسلة الإمداد - وحدة إدارة الممتلكات				
	١+	خ م	مساعد لمراقبة الممتلكات	نقل من قسم الخدمات العامة
	٣+	خ ع و	مساعدين للأعمال المكتبية	نقل من قسم الخدمات العامة
صافي التغير	٤+			
قسم إدارة سلسلة الإمداد - وحدة الحركة				
	١+	خ ع و	مساعد للأعمال المكتبية	نقل من قسم الخدمات العامة
المجموع الفرعي	١+			

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة من/إلى	
المجموع الفرعي	١ +	خ م	مساعد إداري	نقل	من مكتب نائب رئيس دعم البعثة
صافي التغير	٢ +				
قسم الخدمات العامة					
١ -	خ م	موظف شؤون المطالبات	نقل	إلى وحدة إدارة العقود	
١ -	خ م	مساعد لمراقبة الممتلكات	نقل	إلى وحدة إدارة الممتلكات	
١ -	خ م	مساعد لشؤون المراقبة	نقل	إلى قسم سلسلة الإمدادات	
١ -	خ ع و	عامل صيانة	إلغاء		
١ -	خ ع و	مساعد لشؤون السفر	نقل	إلى قسم شؤون الموظفين	
٣ -	خ ع و	مساعد للأعمال المكتبية	نقل	إلى قسم الهندسة	
٤ -	خ ع و	مساعد للأعمال المكتبية	نقل	نقل إلى وحدة إدارة العقود	
٣ -	خ ع و	مساعد للأعمال المكتبية	نقل	إلى وحدة إدارة الممتلكات	
١ -	خ ع و	مساعد للأعمال المكتبية	نقل	إلى وحدة الحركة	
١٦ -					صافي التغير
الخدمات الإقليمية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات					
٢ -	خ م	تقني الاتصالات السلكية واللاسلكية	إلغاء		
١ -	خ ع و	مساعد لنظام المعلومات الجغرافية	إلغاء		
٣ -					صافي التغير
المجموع الكلي					
٢ -					الوظائف الدولية
١٢ -					الوظائف الوطنية
٢ -					الوظائف المؤقتة
١٦ -					المجموع

المختصرات: خ م = الخدمة الميدانية؛ خ ع و = الخدمة العامة الوطنية.